الاعتناء بها ، ويختارون لهم عاملا ، حسب الشكل، وحسب العضلات ، وحسب السن ، ويشبه ذلك الى حد كبير اسواق النخاسة في كانو ، في القرن التاسع عشر » . وكثيرا ما يحدث بعد أن تتم عملية « الشراء » هذه ، تنافس بين المتعهدين « لخطف » العمال عن طريق الاغراءات ، فيترك العامل المتعهد الاول أمام اغراءات المتعهد الجديد(٨).

ظروف المعيشة السيئة : يعيش العمال العرب من الاراضي المحتلة الذين يعملون في اسرائيل ويبيتون هناك بالقرب من اماكن عملهم ، في ظروف سيئة للغاية . فنظرا لبعد أماكن عملهم عن أماكن سكناهم ، يضطر بعض العمال وخاصة العمال العرب من قطاع غزة ، الى المبيت في اسرائيل ، والعيش هناك لفترة معينة تحت اقسى الظروف . وتذكر مذكرة الرابطة الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية بتاريخ ١٩٧٠/٦/٨ ، بأن معظم المصانع في اسرائيل أنشأت معسكرات مغلقة يعيش فيها العمال الفلسطينيون من الاراضي المحتلة وخاصة من قطاع غزة ، رجالا ونساء في خيام وأكواخ لمدد طويلة .

ويذكر تحقيق نشرته صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٧١/٧/٢١ ، بأن معظم العمال العرب من قطاع غزة يبيتون في شروط سيئة جدا ، اذ يتكدس بين الـ ٤٠ ـ ٥٠ منهم في حظائر الماشية و«البراكيات» القريبة من الرملة ، وينامون على الارض مقابل ليرة اسرائيلية لليلة الواحدة ـ بانتظار طلوع النهار للسفر الى أماكن عملهم . ولا يقومون بزيارة أهاليهم الا مرة واحدة أو مرتين كل شهرين . وتقول صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٦٩/٧/١١ أن هناك آلافا من العمال العرب من قطاع غزة ومن الضفة الغربية العاملين في اسرائيل في مناطق دان والساحل يعودون يوميا للنوم في قرى المثلث الاسرائيلي . ويشكو هؤلاء العمال من ظروف السكن الصعب جدا ، ويقول هؤلاء بأنهم يبيتون في بيوت قديمة وفي مخازن و« عرائش » في الخلاء بجانب زرائب البقر.

أهداف السياسة الاسرائيلية : اعتمدت اسرائيل في الاراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، سياسة ذات جانبين يرتبطان مباشرة بأوضاع العمل العربي : جانب اقتصادي وآخر سياسي ، يتلخصان بتسخير قوة العمل العربية لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي من ناحية ، وخلق ظروف سياسية مؤاتية لخدمة مصالح وأهداف اسرائيل الآنية والبعيدة من ناحية ثانية.

ففيما يتعلق بالجانب الاقتصادي ، فان رخص الايدي العاملة العربية شكل حافزا للرأسمالية الاسرائيلية لاستغلالها على أوسع نطاق ، ودفعها الى استخدام قوة العمل هذه والاستفادة منها في العديد من المجالات الاقتصادية . وفيما يتعلق بالجانب السياسي ، ترى اسرائيل في استخدام وتشغيل العمال العرب وسيلة مناسبة للقضاء على حركة المقاومة وعزلها عن الجماهير ، بالاضافة الى أنها باتباعها سياسة دمج اقتصاد المناطق المحتلة باقتصادها ـ اي بتحويلها للبنية الاقتصادية للاراضي المحتلة وربطها بعملية الاقتصاد الاسرائيلي ـ انما تقوم بذلك تمهيدا لضم هذه الاراضي رسميا اليها اذا ما سمحت الظروف بذلك ، أو لاخضاعها منذ الان لاهداف تنميتها الاقتصادية ومن ثم الهيمنة عليها في المستقبل ، هذا الى جانب ما يوفر لها استخدام العمال العرب من دعم لاقتصادها وبالتالي زيادة لقدرة تحركها العسكري .

ـ الجانب الاقتصادي : يصل عدد العمال العرب من الاراضي المحتلة الذين يعملون في اسرائيل الى ما يربو على ٤٠ ألف عامل(٩). ومن أجل استفادة أكبر من القوى العاملة العربية ، واستغلال هذه الايدي العاملة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي ، قام بعض الاسرائيليين باستثمار عدد من المشاريع في المناطق المحتلة ، وافتتحت مراكز للتدريب المهني لتغطية حاجة هذه المصانع . فقد لجأ بعض أصحاب المشروعات الاسرائيلية الى تحويل جزء من استثماراتهم الى المناطق المحتلة نظرا لرخص الايدي العاملة ، وقاموا بالتعاقد مع صناعات ومشاريع محلية لانتاج منتوجات لحساب الاقتصاد الاسرائيلي . وقد بلغ عدد المشاريع العاملة لحساب مشروعات اسرائيلية في المناطق المحتلة في عام ١٩٧٠ ، ٦٥ مشروعا . وتذكر صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٥ ، أن هذه المشاريع انتجت للصناعة الاسرائيلية عام ١٩٦٩ بما قيمته ٩٠٠ ألف ليرة اسرائيلية ، وارتفع هذا الرقم عام ١٩٧٠ ليصل الى ٢،٩ مليون ليرة . كما أن « حاجة أصحاب العمل الاسرائيليين الى أصحاب المهن » وحسب « متطلبات السوق » دفعت مكاتب العمل لاقامة مراكز للتدريب المهني لتخريج عمال يتمتعون بالمهارة الفنية ، متذرعة بالحاجة الى تحسين وضع السكان وتأمين مستقبل آلاف الشباب . وقد كشف تحقيق نشرته صحيفة دافار بتاريخ ١٩٧٢/١/١٩ ،